وليس فقط ضمن أطر اقتصادية([1]).

ويمكن تلخيص أهم العناصر التي تشملها المنظومة الخاصة بالبعد الاقتصادي في:

- النمو الاقتصادي المستديم.
- كفاءة رأس المال.
- إشباع الحاجات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية.

3.1. البعد الاجتماعي(البشري):

تتميز التنمية المستدامة خاصة، بهذا البعد بالتحديد كونه يتضمن البعد الإنساني بالمعنى الضيق: حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. ستحافظ الأجيال الراهنة، باعتبارها مدفوعة بهمّ الإنصاف، على اختيارات النمو التي ترغب فيها الأجيال القادمة والدول المختلفة من الشمال إلى الجنوب. تمر المصالحة بين البيئة و الاقتصاد عن طريق هذه الضرورة المزدوجة للإنصاف.

كما يبدو هذا البعد بصفة أساسية في الضعف الذي طرأ على دور الأسرة ومن بعده المدرسة، حيث ونتيجة لأسباب عدة فقدت هاتان المؤسستان أدوارهما الحاسمة في التنشئة الاجتماعية والثقافية فلم تعد الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تؤثر في الوجدان الثقافي للأفراد بواسطة ما كانت ترسخه لديها من قيم، وخاصة في ظل ضعف دور المدرسة كمكمل للوظيفة التربوية للأسرة([2]).

كذلك يتطلب تطبيق أسلوب التنمية المستدامة أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة، يتم بوساطتها التعامل مع المجتمع على انه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي...، التي يؤثر بعضها ببعض تأثر مستمرا، ومن ثم تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات، وهذه هي وظيفة التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على

---

[1] – هايدي ميتيفن: تغيير المسار(ترجمة: علي حسين حجاج)، دار البشير، عمان، 1996، ص89.

[2] – صلاح سالم زرنوقه: العولمة والوطن العربي(قضايا التنمية العدد 23، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2002، ص 243.